

بيان

لاحظنا خلال الحملة الانتخابية والسباق من أجل منصب رئيس الجمهورية العديد من التجاوزات وانتهاكات للقوانين الوطنية التي سنتها السلطة نفسها بخصوص منع مشاركة القيادات النقابية في الحملات الانتخابية ودعم الشخصيات السياسية.

لدينا أدلة وهي مجموعة من الصور والمحاضر التنصيب والتكليف وفيديوهات تؤكد مشاركة العديد من القيادات النقابية التابعة للاتحاد العام للعمال الجزائريين ونقابات عضوة فيما يسمى كونفدرالية النقابات المستقلة (قيد التأسيس) في الحملة الانتخابية ودعمها للمرشح الحر السيد عبد المجيد تبون لعهدة ثانية.

في حين، لم نلاحظ أي إجراءات قانونية اعتمدت ضد هذه النقابات التي حسب نص المواد 13، 14، 15 القانون 02-23 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي الجديد تصل لحد حل المنظمة النقابية.

بالنسبة للكونفدرالية النقابية للقوى المنتجة ونقاباتها الأعضاء ومسانديها فقد وجدنا أنفسنا وفقا لهذا القانون في خانة المقاطعين غصبا والممنوعين من المشاركة والتأثير في أهم حدث سياسي قد تتغير عن طريقه الأوضاع السياسية والاجتماعية وقد نحقق من خلاله مطالبنا في بناء دولة الحق والقانون.

إذ نعي جيدا بأن هذه السلطة ستستمر في حصارنا لخمس سنوات أخرى بنفس السياسة التي مورست ضدنا خلال الخمس سنوات الماضية، ولكننا مستعدون داخليا وخصوصا دوليا للكفاح والنضال من أجل التغيير والوصول للحكومة الرشيدة التي يصبوا لها كل جزائري شريف.

إننا ندين وبأشد العبارات ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الغير مطابق أصلا للقانون الدولي، ونؤكد بأننا أخطرنا كل المؤسسات الأممية الخاصة بمراقبة مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية بهذه الازدواجية في التطبيق وتداعياتها على المنظمات النقابية التي على تواصل مستمر مع الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، ونحث الرئيس المقبل للجزائر للأخذ بعين الاعتبار قضية النقابات الشاكية أمام منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وفتح باب الحوار مع الكونفدرالية النقابية للقوى المنتجة لتعديل هذه القوانين ومطابقتها وفقا لما تقتضيه التزامات الدولة الجزائرية.

شبابية ... مطلبية